

مبادرة ضباط اسرئيليون : وقف إطلاق النار وإعادة الاعمار وعودة السلطة لغزة



05 نوفمبر 2019 - 10:35

في كل فترة زمنية بين اشتعال وآخر في القطاع، هناك ميل لصرف الانتباه عن أزمة سكان غلاف غزة. الحوار يتلخص في الخضوع لشعار "لا يوجد حل"، الذي في أساسه الافتراض الخاطيء بأن الخيار الذي يبدأ بالتسليم بإملاءات حماس وينتهي بوهم الضريبة الخاطفة وانتهى الأمر، التي تهدد بجر الجيش الاسرائيلي للسيطرة على القطاع وإدارة حياة مليوني شخص بدون استراتيجية للخروج.

من الجدير أن تقوم الحكومة القادمة بفحص اقتراح حركة "ضباط من أجل أمن اسرائيل"، عملية متدرجة التي تشمل ثلاث مراحل: ترسيخ وقف إطلاق النار وإعادة اعمار القطاع وتطويره وإعادة السلطة الفلسطينية لإدارة القطاع.

إن العلاقة بين الأرجل الثلاثة التي تستند إليها المبادرة تتبع من الظروف على الأرض: بدون إعادة اعمار القطاع لن يكون وقف إطلاق النار مستقر. وبدون ترسيخ وقف إطلاق النار، الدول المانحة سترفض الاستثمار في إعادة الاعمار. الدول المانحة ترفض تقوية حماس، لذلك لن توفر الموارد المطلوبة بدون إعادة السلطة الفلسطينية الى غزة.

هناك ثلاثة تحديات امام تطبيق المبادرة. الاول، رفض حكومة اسرائيل السابقة التمكين من عودة السلطة الى القطاع. الرفض خدم استراتيجية الفصل بين غزة والضفة الغربية التي هدفت الى سلب السلطة الفلسطينية القدرة على الادعاء بأنها تمثل جميع الفلسطينيين، وبهذا تكون شريكة في المفاوضات. يمكن الأمل بأن تفضل الحكومة القادمة القيام بمحاولة لتهدئة الساحة على تبرير التملص من المفاوضات السياسية.

إن تجند حكومة اسرائيل سيضمن اندماج الادارة الامريكية والتعاون مع مصر في غزة سيثمر تجند شركائها، الاردن والسعودية ودولة الامارات. هذا التحالف الكبير توجد له قدرة على استخدام الجزرة والعصا القوية التي يمكن أن تتغلب على العائق الثاني والذي هو معارضة السلطة الفلسطينية العودة الى قطاع غزة.

في حين أن عدد من قادة السلطة في رام الله معنيين بتطبيق هذه العملية، فإن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وغيره يعارضونها بشدة. وبدون صلة بسبب المعارضة فإن مبادرة اسرائيل يمكنها تقديم رد على ادعاءين مشروعين. الاول هو أن عودة السلطة الفلسطينية الى غزة قبل أن يتم نزع السلاح من القطاع سيحولها الى ضحية لرد اسرائيل على خرق وقف إطلاق النار من قبل طرف ثالث. الرد على ذلك هو شبكة أمان امنية، ترتبط بتقاهمات تحدد شروط الرد على خارقي وقف إطلاق النار. الثاني هو

أنه للسلطة الفلسطينية لا توجد الموارد المطلوبة لإدارة القطاع وإعادة اعمارها. لذلك، يجب أن يوضع في أيديها شبكة أمان اقتصادية بواسطة الدول المانحة، التي ستجند من قبل الولايات المتحدة. في جانب الجزرة، الذي يشمل تغيير تعامل الإدارة الأمريكية مع السلطة الفلسطينية، للتحالف الإقليمي وأكثر من ذلك لإسرائيل، يوجد قدرة على استخدام عصي يعتبر مجرد التهديد بها قادرا على أن يؤدي الغرض.

الثالث هو حماس: لماذا ستوافق حماس على التنازل عن الحكم في القطاع؟ يتبين أن الشخص الذي يقرر أكثر من أي شخص آخر هو يحيى السنوار. وقد توصل إلى استنتاج أنه إذا لم تتسحب حماس من الإدارة المدنية فإن مصيرها يمكن أن يكون مشابها لمصير ضحايا آخرين للربيع العربي. لذلك، قام ببلورة استراتيجية جديدة أساسها الانسحاب من الإدارة اليومية ووضعها في أيدي السلطة الفلسطينية وعودة حماس إلى أنماط عمل تتمثل في الاستثمار في البنى الانسانية المدنية، كاستعداد لمواجهة مستقبلية على القيادة الفلسطينية، وليس فقط في القطاع.

في هذا الإطار حول رسائل لإسرائيل واتخذ خطوات يتبين منها أنه حسب تقديره يمكنه أن يفرض عودة السلطة الفلسطينية لإدارة القطاع، بما في ذلك انتشار حرس الرئاسة من رام الله في حدود القطاع وفي المعابر وسيطرة السلطة على نظام جباية الضرائب، شريطة أن تتم مناقشة نزع سلاح حماس فقط في مراحل متقدمة من إعادة وحدة الإدارة الفلسطينية. وعندما لم يتم التجاوب معه وجد ملجأ في تصريحات متطرفة وفي عمليات تصعيد على طول الجدار وخلفه.

لا يمكن معرفة هل السنوار سيتمسك بأقواله إذا تمكن من التغلب على جيوب المعارضة في حماس. على أي حال، دلائل تأكل قدرة حماس على تطبيق سلطتها على منافسيها وعلى رأسهم الجهاد الاسلامي، يجب أن تقلق القادة لدينا. هنا نحن نعود إلى السياسة الاسرائيلية. إن الاستجابة لاحتياجات القطاع على المدى القصير ستمكن السنوار من تطبيق استراتيجيته المثمرة، وربما تساعد في تطبيق التزامات وقف إطلاق النار على تنظيمات أخرى في القطاع.

الانتقال من مرحلة إلى أخرى في تطبيق التسهيلات الاسرائيلية والمنح الدولية، مشروط بوفاء الطرف الفلسطيني بشروط وقف إطلاق النار وإعادة الاسرائيليين المفقودين والمحتجزين لدى حماس. لذلك، الفرص التي تكمن في المبادرة المقترحة أكثر من اخطارها.

إذا نجحت هذه المبادرة فهي ستؤدي إلى تهدئة متواصلة وربما ستشكل خطوة في الحملة الطويلة للانفصال عن الفلسطينيين. ولكن أيضا إذا فشلت، فإن التحدي الأمني الذي سنضطر إلى مواجهته لن يكون مختلفا جوهريا عن التحدي الحالي. إن الجهد المبذول لإحداث تغيير بدون استخدام القوة سيضمن أنه في المنطقة وخارجها سيكون هناك تفهم أكبر إذا قامت أو إذا اضطرت حكومة إسرائيل مرة أخرى بالضغط على الزناد. والاهم من ذلك هو أن الاسرائيليين سيعرفون أن حكومتهم لا تعرض حياة الجنود للخطر قبل استفاد البدائل عن استخدام القوة العسكرية.